***ملخص البحث***

الصورة البيانية المنفية بين نفي المبالغة والمبالغة في النفي.

اسماعيل عكاشة محمد سيد أحمد.

جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالمنصورة– قسم البلاغة والنقد.

ismaeilokasha.٣٢@azhar.edu.eg

اهتم البلاغيون بالصورة البيانية المثبتة اهتمامًا كبيرًا حيث صنفوا المصنفات في بيان أنواعها، ومقاماتها، وبلاغتها، لكنهم غضوا الطرف عن الصورة البيانية المنفية فلم تأت في كتبهم إلا عرضًا حين تناولهم لبعض الشواهد، ويهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الصورة البيانية المنفية، محاولًا تصنيفها، ومبينًا الدلالات التي تنتج عنها، ومصدر تلك الدلالات، والمرجعية التي يُعتمد عليها في تحديدها، ولماذا يلجأ المتكلم إلى نفي الصورة البيانية؟ وهل نفي الصورة البيانية يقتضي إثبات نقيضها أم لا، وإذا كان يقتضي إثبات النقيض فلماذا لم يصرح به من أول الأمر، وقد اعتمد البحث في تناوله لهذا الموضوع على المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، والاستنباطي، حيث تطلبت الدراسة استقراء المصنفات العلمية واستخراج الشواهد وتحليلها تحليلًا بلاغيًا يستنبط دلالتها، وتجدر الإشارة إلى أن هذا البحث قد انتظم في خمسة مباحث، تسبقها مقدمة، وتعقبها خاتمة وفهرس للمصادر والمراجع وآخر للموضوعات، وقد توصل البحث إلى أن الصورة البيانية تدخل في عداد الجمل المقيدة، وقيدها يكمن فيما تفيده من المبالغة، وأنها حال نفيها تحتمل أن يتسلط النفي على القيد وحده ويكون المراد نفي المبالغة، أو يتسلط على الجملة كلها ويكون المراد المبالغة في النفي، والمعول عليه في تحديد ذلك هو السياق، كما بين البحث أن للصورة البيانية المنفية وجوها بلاغية متعددة، منها: اتساع دائرتها التأويلية وقابليتها للقراءات المتعددة، وتحريكها لعقل السامع وإثارة انتباهه، وقدرتها على مراوغة المتلقي، وإيهامها المفارقة بين معرض الكلام ودلالته، والمبالغة في إثبات المعنى، ويوصي البحث بأن يكون هناك عدد من الدراسات التي تنصب على دراسة الصورة البيانية المنفية في الجانبين النظري والتطبيقي على حد سواء.

الكلمات المفتاحية: نفي، الصورة البيانية، السياق، المبالغة، قيد.

Research Summary

The Braphic Exile Between The Negation Of Exaggeration And Exaggeration In Exile.

Ismail Okasha Mohammed Sayed Ahmed.

Al-Azhar University - Faculty of Arabic Language in Mansoura - Department of Rhetoric and Criticism.

ismaeilokasha.٣٢@azhar.edu.eg

The rhetorists paid great attention to the proven graphic image, as they classified the works in explaining their types, their denominations, and their eloquence, but they turned a blind eye to the exiled graphic image, and they did not come up in their books except when they dealt with some evidence. And indicating the indications that result from it, the source of those indications, and the reference that is reliable in determining them, and why does the speaker resort to denying the graphic image? And does denying the graphic image require proving its opposite? No, and if it is necessary to prove the opposite, then why was it not declared from the beginning, and the research in its handling of this topic relied on the inductive, descriptive, analytical, and deductive method, where the study required extrapolating scientific works and extracting evidence and analyzing it rhetorically, deriving its significance, and it should be noted that this The research has been organized into five sections, preceded by an introduction, followed by a conclusion and an index of sources and references and another for topics, and the research has concluded that the graphic image falls within the bound sentences, and its constraint lies in what is beneficial from the exaggeration, and that if its exile, it is possible that the negation will dominate the constraint alone and the desired Deny exaggeration, Or it dominates the whole sentence and what is meant to exaggerate the negation, and the reliable one in determining that is the context, as the research showed that the exiled graphic image has multiple rhetorical faces, including: the widening of its interpretative circle and its ability to multiple readings, its movement of the mind of the listener and the arousal of its attention, its ability to elude the recipient It is inspired by the paradox between the exhibition of speech and its significance, and the exaggeration in proving the meaning, and the research recommends that there be a number of studies that focus on studying the graphic image exile in the theoretical or applied side alike.

Key words: negation, graphic image, context, exaggeration, restriction.

**مقدمة**

الحمد لله الذي خلق فسوى، وقدر فهدى، وأرسل رسوله بالهدى ودين الحق؛ ليظهره على الدين كله ولو كره الكافرون، والصلاة والسلام على النبي محمدٍ الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فإن الصورة البيانية على اختلاف أشكالها تحتل مكانًا بارزًا في البلاغة العربية؛ وذلك لما لها من قدرةٍ على تمكين اللغة من القيام بوظيفتيها التوصيلية والإمتاعية على حدٍ سواء، فالصورة البيانية لا تكتفي بدورها الدلالي فحسب بل تقدم تلك الدلالة في معرض إبداعي يناغي الحس ويداعب الوجدان.

وقد شغلت الألوان البيانية في صورتها المثبتة البلاغيين، ففصلوا القول في أنواعها، وجلوا خصائصها، وبينوا بلاغتها، واستخرجوا شواهدها من فصيح النثر والشعر، أما الألوان البيانية في صورتها المنفية فقد توارت عن أعين البلاغيين أو كادت، فلم تأت في حديثهم إلا عرضًا حين يعترضهم شاهدٌ قد حوى صورةً بيانيةً منفيةً، على الرغم من أن النفي قسيم الإثبات، وأن الصورة البيانية المنفية أوسع دلالةً وأكثر قابليةً للتأويل من الصورة البيانية المثبتة.

ومن أجل ذلك كان هذا البحث الذي يسلط الضوء على الصورة البيانية المنفية، محاولًا تصنيفها، ومبينًا الدلالات التي تنتج عنها، ومصدر تلك الدلالات، والمرجعية التي يُعتمد عليها في تحديدها، ولماذا يلجأ المتكلم إلى نفي الصورة البيانية؟

وقد اعتمد البحث في تناوله لهذا الموضوع على المنهج الاستقرائي، والوصفي التحليلي، والاستنباطي، حيث تطلبت الدراسة استقراء قدرٍ كبيرٍ من الكتب بحثًا عن إشارات العلماء إلى الصورة البيانية المنفية، ثم استقراء النثر والشعر بحثًا عن الشواهد، ثم تحليل الشواهد، واستنباط دلالتها، وما تقدمه من بلاغة.

وقد انتظم البحث في مقدمة تضمنت الحديث عن أهمية الموضوع، والدافع إلى دراسته، والمنهج المتبع، والخطة التي سار عليها البحث، ثم خمسة مباحث، يُسلم كلٌ منها إلى الذي يليه، فتناولت في المبحث الأول دخول النفي على الجملة المقيدة، ودلالته، وأنواع القيود، وهل تدخل المبالغة في عداد القيود أم لا؟ ثم تناولت في المبحث الثاني المبالغة في الصورة البيانية، وأين تكون؟ وهل تُدخل المبالغةُ بوصفها قيدًا الصورةَ البيانية في عداد الجمل المقيدة أم لا؟ وتناولت في المبحث الثالث دخول النفي على الصورة البيانية المنفية، والدلالة الناتجة عن ذلك، واختلاف العلماء في تحديد تلك الدلالة، وتناولت في المبحث الرابع دور السياق في تحديد دلالة الجملة البيانية المنفية، وعقدت المبحث الأخير للحديث عن بلاغة الصورة البيانية المنفية، ثم كانت الخاتمة والنتائج التي توصل إليها البحث، والفهارس الفنية.

***المبحث الأول: دخول النفي على الجملة المقيدة.***

الجملة في العربية – فعليةً كانت أو اسميةً – قد تقتصر على طرفي الإسناد، وذلك مثل: قام زيدٌ، وزيدٌ قائمٌ، وقد تزيد على ذلك بعض المتعلقات التي تقيد الإسناد بوجهٍ من الوجوه، وذلك مثل تقييد الإسناد بالمفعول في نحو: أكرم زيدٌ عمرًا، وتقييده بالحال في نحو: جاء زيدٌ راكبًا، والظرف في نحو: أقبلت يوم الجمعة، وغير ذلك.

والنفي إذا دخل على الجملة المقتصرة على المسند والمسند إليه تسلط على الإسناد، واختص به، فإذا قيل: ما قام زيدٌ، وما زيدٌ قائمٌ، فإن المنفي هو نسبة القيام لزيدٍ، أو إسناد القيام إلى زيدٍ.

وكلام العلماء الذي يُفهم من ظاهره أن المنفي هو أحد ركني الإسناد، وذلك كقول الزركشي:" وقد ذكروا أن النفي بحسب ما يتسلط عليه يكون أربعة أقسامٍ:

**الأول:** بنفي المسند نحو، ما قام زيد.

**الثاني:** أن ينفى المسند إليه، فينتفي المسند، نحو ما قام زيدٌ، إذا كان زيدٌ غير موجود لأنه يلزم من عدم زيد نفي القيام ..." [1] هو من قبيل التجوز والتوسع، فالمنفي حقيقةً هو الإسناد وليس أحد طرفيه، تقول سناء البياتي:" إذا تصدرت (ما) جملة فعلية سواء كان فعلها على بناء (يفعل) أو على بناء (فعل) أو على بناء (فاعل) نحو: ما يقوم الزيدان، وما قام الزيدان، فإنها تنفي نسبة الفعل إلى الفاعل؛ إذ لا فائدة من نفي الفعل وحده، ففي مثال: لا يقرأ زيد ولا يكتب عمرو ... النفي هنا مسلط على النسبة بين المسند والمسند إليه، لا على الفرد الذي اتصلت به (لا)؛ لأنه لا معنى لنفي القراءة وحدها"[2] .

هذا عن دخول النفي على الجملة المكونة من المسند والمسند إليه فحسب، أما النفي الداخل على جملةٍ مقيدةٍ بقيدٍ من القيود فهو يتجاوز ركني الإسناد، ويتسلط على القيد، فإذا قيل: ما جاء زيدٌ راكبًا، فإن المنفي هو حال المجيء لا المجيء، وقد قرر الإمام عبد القاهر ذلك في قوله:" وإذ قد عرفت ذلك، فههنا أصلٌ، وهو أنه من حكم النفي إذا دخل على كلامٍ، ثم كان في ذلك الكلام تقييدٌ على وجهٍ من الوجوه، أن يتوجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصًا.

تفسير ذلك: أنك إذا قلت: أتاني القوم مجتمعين، فقال قائلٌ: لم يأتك القوم مجتمعين، كان نفيه ذلك متوجهًا إلى الاجتماع الذي هو تقييدٌ في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله، كان من سبيله

---

(1) البرهان في علوم القرآن : تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م، ٣/٣٩٤.

(2) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن – الأولى، ٢٠٠٣م، ٢٨٠ .

أن يقول: إنهم لم يأتوك أصلًا، فما معنى قولك: مجتمعين، هذا مما لا يشك فيه عاقلٌ"[٣] .

ويقول:" وجملة الأمر أنه ما من كلامٍ كان فيه أمرٌ زائدٌ على مجرد إثبات المعنى للشيء، إلا كان الغرض الخاص من الكلام، والذي يقصد إليه ويزجى القول فيه، فإذا قلت: جاءني زيدٌ راكبًا، وما جاءني زيدٌ راكبًا، كنت قد وضعت كلامك لأن تثبت مجيئه راكبًا أو تنفي ذلك، لا لأن تثبت المجيء وتنفيه مطلقًا هذا ما لا سبيل إلى الشك فيه"[٤].

وقد ذهب علماء الأصول هذا المذهب؛ فالشوكاني يرى أن نفي الشيء في الحال لا يستلزم نفيه مطلقًا، فإن الثبوت في الحال أخص من الثبوت مطلقا، ونفي الأخص لا يستلزم نفي الأعم[٥]، وابن أمير حاج يرى نفس الرأي؛ فنفي الشيء في الحال لا ينافي الثبوت فيما مضى، فلو قيل: زيد ليس ضاربا الآن، فإن هذا القول المقيد بالحالية لا ينفي اتصاف زيد بالضرب فيما مضى[٦].

ويتفرع على ما سبق أنه إذا قُيد الكلام بأكثر من قيدٍ فإن النفي لا يعمل إلا في القيد الأخير متجاوزًا ما قبله من الإسناد والقيود، فإذا قيل: لم يعمل زيدٌ عملًا نافعًا اليوم، فإن النفي يتسلط على القيد الأخير، وهو الظرف، بخلاف ما قبله، فعمل زيدٍ للأعمال المقيدة بالنعت (نافعًا) ليس منفيًا بإطلاقٍ، بل اليوم فحسب.

وتوجه النفي إلى القيد واختصاصه به هو في الأعم الأكثر وليس بلازمٍ، فقد يُنفى" الشيء مقيدًا والمراد نفيه مطلقًا، وهذا من أساليب العرب يقصدون به المبالغة في النفي وتأكيده، كقولهم: فلانٌ لا يرجى خيره، ليس المراد أن فيه خيرًا لا يرجى، غرضهم أنه لا خير فيه على وجهٍ من الوجوه، ومنه: «وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ» [٧] فإنه يدل على أن قتلهم لا يكون إلا بغير حقٍ، ثم وُصف القتل بما لا بد أن يكون من الصفة، وهي وقوعه على خلاف الحق.

كذلك قوله: «وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لاَ بُرْهَانَ لَهُ بِهِ» [٨] إنها وصفٌ لهذا الدعاء وأنه لا يكون إلا عن غير برهانٍ، وقوله: «وَلاَ تَكُونُواْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ» [٩] تغليظٌ وتأكيدٌ في تحذيرهم الكفر، وقوله: «وَلاَ تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً»[١٠] لأن كل ثمنٍ لها لا يكون إلا قليلًا، فصار نفي الثمن القليل نفيًا لكل ثمنٍ، وقوله تعالى: «لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا» [١١] فإن ظاهره نفي الإلحاف في المسألة والحقيقة نفي المسألة البتة، وعليه أكثر المفسرين بدليل قوله: « يَحْسَبُهُمُ

---

(٣) دلائل الإعجاز: تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة – دار المدني – جدة – الثالثة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ٢٧٩ .

(٤) السابق: ٢٨٠ .

(٥) ينظر: إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول: تحقيق: الشيخ: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م، ٥٥/١.

(٦) ينظر: التقرير والتحبير: دار الكتب العلمية – بيروت – الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م، ٩٤/١.

(٧) سورة آل عمران: آية ٢١ .

(٨) سورة المؤمنون: آية ١١٧ .

(٩) سورة البقرة: آية ٤١ .

(١٠) سورة المائدة: آية ٤٤ .

(١١) سورة البقرة: آية ٢٧٣ .

الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ» [١٢] ومن لا يسأل لا يلحف قطعًا ضرورة أن نفي الأعم يستلزم نفي الأخص"[١٣] .

وهذا النوع من النفي سماه ابن رشيق (نفي الشيء بإيجابه) وذكر أنه من محاسن الكلام، وأن باطنه نفيٌ وظاهره إيجابٌ[١٤]، وسماه ابن الأثير (عكس الظاهر) ، وحقيقته عنده أن تذكر كلامًا يدلّ ظاهره أنه نفيٌ لصفة موصوفٍ، وهو نفيٌ للموصوف أصلًا. ووصفه بأنه من مستطرفات علم البيان، وأنه من أغرب ما توسعت فيه اللغة العربية[١٥].

***المبالغة من قيود الجملة.***

تتحقق المبالغة في الكلام بواحدٍ من أمرين:

**الأول:** استعمال صيغةٍ من الصيغ التي تدل على المبالغة، وذلك كقتالٍ لمن كثر منه القتل، وظلومٍ لمن كثر منه الظلم، وكذا كل صيغةٍ زيد في لفظها؛ إذ من المعلوم " أن اللفظ إذا كان على وزنٍ من الأوزان ، ثم نقل إلى وزنٍ آخر أكثر منه، فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا؛ لأن الألفاظ أدلةٌ على المعاني، وأمثلةٌ للإبانة عنها، فإذا زيد في الألفاظ أوجبت القسمة زيادة المعاني، وهذا لا نزاع فيه"[١٦].

**الآخر:** التصرف في بنية الكلام، أو تضمينه أسلوبا أو أكثر من الأساليب التي تؤدي إلى إفادة المبالغة، وذلك كقول عمرو بن الأهتم التغلبي:

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِيْنَا

وَنُتْبِعُهُ الكرامةَ حيثُ مَالَا

وهو يدل على المبالغة في الإكرام، لكن تلك الدلالة لم تحدث بواسطة صيغةٍ من الصيغ، وإنما حدثت بواسطة بنية الكلام وقيامها على إثبات حالين: أولهما : إكرام الجار حال قيامه بين القوم، وهو يدل على مجرد الكرم، والآخر: إكرامه حال الرحيل عنهم، وهو يدل على المبالغة في الكرم.

والصور البيانية من الأساليب التي تفيد المبالغة وتكسب الكلام إياها؛ ففي قول النابغة مثلا:

لَدَى أسَدٍ شاكِي السِّلاح مُقَذَّفٍ

لهُ لِبَدٌ أظفارُه لم تُقَلَّمِ

تجده قد استعار الأسد لحصين بن ضمضم للمبالغة في شجاعته، أو للمبالغة في إثباتها على ما سيأتي بيانه في المبحث الثاني.

والمبالغة – أيًا كان طريق حصولها – قيدٌ من القيود، ويجري عليها حال النفي ما يجري على القيد، وهو أن انتفاءها لا يقتضي

---

([١٢]) سورة البقرة: آية ٢٧٣ .

([١٣]) البرهان في علوم القرآن: بدر الدين الزركشي، ٣٩٦/٣، ٣٩٧ .

([١٤]) ينظر: العمدة في محاسن الشعر وآدابه: تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت – الخامسة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ٨٠/٢ .

([١٥]) ينظر: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت – ١٤٢٠هـ، ٦١/٢.

([١٦]) المثل السائر: ابن الأثير، ٥٦/٢ .

ضرورة نفي أصل المعنى، ففي قول امرئ القيس مثلا[١٧]:

يَغِطُّ غَطِيْطَ البَكْرِ شُدَّ خِنَاقُهُ
لِيَقْتُلَنِي، والمرءُ ليسَ بِقَتَّالِ
أَيَقْتُلُنِي والمَشْرَفِيُّ مُضَاجِعِي
وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيَابِ أَغْوَالِ

تجد أن النفي في قوله: والمرء ليس بقتال، متسلطٌ على قيد المبالغة دون أصل الفعل؛ فالرجل ممن يحسن القتل، لكنه ليس بالفتاك المبير الذي يُرهب جنابه وتُخشى صولته، ولا سبيل إلى القول بانتفاء أصل الفعل ؛ لأن امرأ القيس" قال: والمشرفي مضاجعي. فذكر ما يكون منعًا من الفعل، ومحالٌ أن يقول: هو ممن لا يجيء منه الفعل، ثم يقول: إني أمنعه؛ لأن المنع يتصور فيمن يجيء منه الفعل، ومع من يصح منه، لا من هو منه محالٌ، ومن هو نفسه عنه عاجزٌ "[١٨].

وعلق البقاعي على قوله تعالى على لسان الخضر مخاطبًا كليم الله موسى: «قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكَ إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِي صَبْرًا» قائلا:" وأثبت تاء (الاستفعال) هنا وفيما قبله إعلامًا بأنه ما نفى إلا القدرة البليغة على الصبر، إشارةً إلى صعوبة ما حمل موسى من ذلك، لا مطلق القدرة على الصبر"[١٩] فالمنفي في الآيات هو القيد، وهو القدرة البليغة على الصبر، وليس أصل الفعل، وهو مطلق القدرة.

وهكذا شواهد عديدة تجد فيها النفي قد تسلط على قيد المبالغة فحسب مبقيًا أصل المعنى على حاله.

---

(١٧) ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الخامسة، بدون, ٣٣.

(١٨) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، ١١٩ .

(١٩) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: دار الكتاب الإسلامي – القاهرة – بدون، ١١٨/١٢، ١١٩ .

**المبحث الثاني: المبالغة في الصورة البيانية.**

تكاد تتفق كلمة البلاغيين على أن الصورة البيانية – أيا كان نوعها– تفيد ضمن ما تفيد المبالغة؛ فإذا قلت مشبهًا: زيدٌ بحرٌ، أو مستعيرًا: لقيت البحر، أو مكنيًا: زيدٌ كثير الرماد، فقد أفدت في كل ذلك المبالغة، ودللت عليها.

والبلاغيون وإن اتفقت كلمتهم على قابلية الصورة البيانية لإفادة المبالغة لكنهم اختلفوا في الجزء الذي تكون فيه المبالغة، هل هو الجزء المتعلق بإثبات المعنى أم يتخطى ذلك إلى المعنى نفسه، بعبارةٍ أخرى، هل الزيادة والمبالغة في طريقة إثبات المعنى دون المعنى نفسه، أم يزداد حجم المعنى حين يصاغ في ثوب الصورة البيانية؟؟

وقد ذهب الإمام عبد القاهر إلى القول الأول؛ فالمبالغة عنده لا تكون في المعنى نفسه وإنما تكون في طريقة الإثبات، يقول:" اعلم أن سبيلك أولًا أن تعلم أن ليست المزية التي تثبتها لهذه الأجناس على الكلام المتروك على ظاهره، والمبالغة التي تدعى لها في أنفس المعاني التي يقصد المتكلم إليها بخبره، ولكنها في طريق إثباته لها وتقريره إياها.

تفسير هذا: أن ليس المعنى إذا قلنا: إن الكناية أبلغ من التصريح، أنك لما كنيت عن المعنى زدت في ذاته، بل المعنى أنك زدت في إثباته، فجعلته أبلغ وآكد وأشد. فليست المزية في قولهم: "جم الرماد"، أنه دل على قرى أكثر، بل المعنى إنك أثبت له القرى الكثير من وجه هو أبلغ، وأوجبته إيجابا هو أشد، وادعيته دعوى أنت بها أنطق، وبصحتها أوثق.

وكذلك ليست المزية التي تراها لقولك: "رأيت أسدا" على قولك: رأيت رجلا لا يتميز عن الأسد في شجاعته وجرأته أنك قد أفدت بالأول زيادة في مساواته الأسد، بل أن أفدت تأكيدا وتشديدا وقوة في إثباتك له هذه المساواة، وفي تقريرك لها، فليس تأثير الاستعارة إذن في ذات المعنى وحقيقته، بل في إيجابه والحكم به.

وهكذا قياس (التمثيل) ترى المزية أبدًا في ذلك تقع في طريق إثبات المعنى دون المعنى نفسه، فإذا سمعتهم يقولون: إن من شأن هذه الأجناس أن تكسب المعاني نبلًا وفضلًا، وتوجب لها شرفًا، وأن تفخمها في نفوس السامعين، وترفع أقدارها عند المخاطبين، فإنهم لا يريدون الشجاعة والقرى وأشباه ذلك من معاني الكلم المفردة، وإنما يعنون إثبات معاني هذه الكلم لمن ثبت له ويخبر بها عنه"[٢٠] .

وذهب كثيرٌ من البلاغيين إلى القول الآخر؛ فالمبالغة في الصورة البيانية عندهم لا تتوقف عند طريق الإثبات فقط، بل تتجاوز ذلك إلى المعنى نفسه، فقولهم: زيدٌ أسدٌ، وقولهم: حمى الأسد عرين قومه، لا يبالغ في إثبات الشجاعة لزيدٍ فحسب، بل يبالغ في الشجاعة نفسها، ويدل على شجاعةٍ أكثر مما يدل عليه قولهم: زيدٌ شجاعٌ.

إن الصورة البيانية لا تتوقف دلالتها عند إثبات المعنى بطريقٍ آكد وأبلغ فحسب، بل

---

([٢٠]) دلائل الإعجاز: ٧١ .

تصور للمتلقي حدود المعنى المتحدث عنه من ناحية الكثرة والقلة، والعظمة والحقارة، وغير ذلك.

وممن ذهب هذا المذهب أبو هلال العسكري الذي صرح بتعدد القيم الدلالية للاستعارة، وعدم توقفها عند طريقة العرض، يقول:" الاستعارة: نقل العبارة عن موضع استعمالها في أصل اللغة إلى غيره لغرضٍ، وذلك الغرض إما أن يكون شرح المعنى وفضل الإبانة عنه، أو تأكيده والمبالغة فيه، أو الإشارة إليه بالقليل من اللفظ، أو تحسين المعرض الذى يبرز فيه"(٢١).

وكذا ارتأى العلوي؛ فعلم البيان عنده يعكس الزيادة والنقصان في المعنى، يقول:" فعلم البيان إنما يكون متناولا للدلالة الثانية، لأن فيها تحصيل الزيادة والنقصان في المعنى المقصود، وفائدته الاحتراز عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه"(٢٢).

ويفهم من كلام السكاكي أن الصورة البيانية تلعب دورًا مهمًا في عكس حجم الصفة المتحدث عنها، يقول في معرض حديثه عمن جعل الاستعارة من قبيل المجاز اللغوي ومن جعلها من قبيل المجاز العقلي:" فإن لهم فيه قولين:

**أحدهما:** أنه لغوي نظرا إلى استعمال (الأسد) في غير ما هو له عند التحقيق، فإنا وإن ادعينا للشجاع الأسدية فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعى للرجل صورة الأسد، وهيئته، وعبالة عنقه، ومخالبه، وأنيابه، وماله من سائر ذلك من الصفات البادية لحواس الأبصار، ولئن كانت الشجاعة من أخص أوصاف الأسد، وأمكنها، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها بل لها في مثل تلك الجثة، وتلك الصورة والهيئة، وهاتيك الأنياب والمخالب، إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه جمع، ولو كانت وضعته لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفة لا اسما، ولكان استعماله فيما كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولما ضرب بعرق في الاستعارة إذ ذاك البتة، ولا نقلب المطلوب بنصب القرائن وهو منع الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له.

**وثانيهما:** أنه ليس بلغوي بل عقلي نظرًا إلى الدعوى؛ فإن كونه لغويًا يستدعي كون الكلمة مستعملة في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادعاء الأسدية للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود، فرد من أفراد حقيقة الأسد، وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمسٌ وأنه قمرٌ "(٢٣).

---

(٢١) كتاب الصناعتين: تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –بيروت– ١٤١٩هـ، ٢٦٨ .

(٢٢) كتاب الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، المكتبة العصرية – بيروت – الأولى، ١٤٢٣هـ، ١٨٠/٣.

(٢٣) مفتاح العلوم: تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة – بغداد – الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م، ٦٠٠، ٦٠١.

فقول السكاكي: ولكان استعماله فيما كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم، وقوله: وكذا مع ادعاء كون الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس وأنه قمر، يعكس الصلة الوثيقة بين الاستعارة وحجم المعنى الذي تجتلب للدلالة عليه.

والبحث ليس بصدد الترجيح بين القولين، وأين تكون المبالغة؛ لأن له غايةً مختلفةً، ولكنه يؤكد استنادًا إلى أقوال العلماء السابقة جميعها أن الصورة البيانية –أيًا كان نوعها– إذا أفادت المبالغة هي صورةٌ مقيدةٌ، وقيدها يكمن فيما تفيده من المبالغة، لا فرق في ذلك إن كانت في الإثبات، أو في المعنى والإثبات جميعًا.

وإذا كانت الجمل المقيدة ينتفي قيدها وحده، حال تسلط النفي عليها، أو ينتفي المعنى كله، قيدٌ ومقيدٌ، وكانت الجملة البيانية داخلةً في عداد الجمل المقيدة، فهل يجري عليها ما يجري على كل جملةٍ مقيدةٍ حال النفي؟ هل يذهب بالنفي قيد المبالغة وحده أم يذهب المعنى كله؟ هذا ما سيجيب عنه المبحث التالي.

***المبحث الثالث: نفي الصورة البيانية.***

بين البحث فيما سبق أن النفي إذا دخل على جملةٍ مقيدةٍ فإنه يتسلط غالبا على القيد ويختص به، وأن الصورة البيانية على اختلاف أنواعها صورةٌ مقيدةٌ، وقيدها يكمن فيما تفيده من المبالغة والتأكيد.

والسؤال: ماذا لو دخل النفي على الصورة البيانية؟ هل يتوجه حينها إلى المبالغة والتأكيد في الصورة بوصفه قيدًا أم يتسلط على أصل المعنى؟

وإذا كان النفي لأصل المعنى فلماذا أُخرج هذا المعنى في ثوب الصورة البيانية أولًا ثم انتفى آخرا؟ لماذا يقول القائل: ما زيدٌ أسدٌ، بدل أن يقول: ما زيدٌ شجاعٌ؟

وهل نفي الصورة البيانية يقتضي إثبات نقيضها أم لا؟ أيلزم من قولهم : ما زيد أسد، أن يكون جبانا؟

إن تلك الأسئلة وغيرها تكشف عن إشكاليةٍ في دلالة الصورة البيانية المنفية، وتشي باتساع الدائرة التأويلية لمن يقف معها شارحًا ومحللًا أو حتى ذائقًا ومتأملًا، وهو ما يقتضي تحرير القول في ما يمكن أن ترشح به تلك الصورة من دلالات.

حين النظر في مثل قولهم: ما زيد أسدٌ، وليس زيدٌ كثير الرماد، وذلك بحثًا عن المعنى الذي تفيده تلك التراكيب فإن النظر يخلص إلى أن المعنى – وفق ما سبق من القواعد – يمكن أن يكون أحد أمرين:

**الأول:** نفي المبالغة في الشجاعة والكرم دون نفيهما؛ فزيدٌ شجاعٌ كريمٌ، لكنه لم يعط

منهما الحظوظ الكثيرة، وهذا المعنى معتمدٌ في وجوده على جعل النفي متوجهًا إلى القيد ومختصًا به.

**الآخر**: نفي المعنى نفسه، فزيدٌ لا هو بالشجاع ولا هو بالكريم، ولا يخفى أن ذلك المعنى قد اكتسب وجوده من تسلط النفي على مضمون الجملة كله، قيدٍ ومقيدٍ.

وبكلا القولين السابقين قال العلماء عند تناولهم لمثل تلك الصور، فبعضهم يقول بنفي المبالغة دون أصل المعنى، والبعض الآخر يقول بنفي أصل المعنى، بل والمبالغة في نفي ذلك الأصل.

وتجد صورة تلك الخلاف قائمةً مثلًا في تفسير دلالة الكناية في قول الله تعال: «وما أنا من المهتدين»[٢٤] فالإمام الطيبي يقول عن نفي الكناية في الآية الكريمة: إنه لما كان قولك: هو من المهتدين، مفيدًا في الإثبات أن للمخبر عنه حظوظًا عظيمةً في الهدى فهو في النفي يوجب أن تُنفى عنه الحظوظ الكثيرة، وذلك يصدق بأن يبقى له حظٌ قليلٌ [٢٥].

والإمام الزمخشري يقول: "قل لا أتبع أهواءكم، أي لا أجري في طريقتكم التي سلكتموها في دينكم من اتباع الهوى دون اتباع الدليل، وهو بيانٌ للسبب الذي منه وقعوا في الضلال، وتنبيهٌ لكل من أراد إصابة الحق ومجانبة الباطل، قد ضللت إذًا، أي إن اتبعت أهواءكم فأنا ضالٌ وما أنا من الهدى في شيء"[٢٦].

ولا يخفى أن تفسير الإمام الطيبي قائمٌ على جعل النفي للمبالغة في الصورة الكنائية؛ فقولهم: فلانٌ من المهتدين، لا يثبت لفلانٍ هذا الهداية فحسب، وإنما يبالغ في ذلك الإثبات، ويبالغ في درجة الهداية ذاتها، أو – على حد تعبير الطيبي – يثبت حظوظًا كثيرةً من الهداية، وهو يناظر قولهم: فلانٌ مهتدٍ هدايةً عظيمة، وحين النفي في مثل قولهم: ما فلانٌ من المهتدين، فإنه يناظر قولهم: ما فلانٌ بمهتدٍ هدايةً عظيمة، والمعنى حينئذ: هو مهتدٍ، لكن هدايته ليست بالعظيمة ولا الجليلة، فهي هدايةٌ دون هدايةٍ.

أما تحليل الإمام الزمخشري فهو قائمٌ على تسليط النفي على أصل المعنى، وجعله للمضمون بتمامه، فقوله : وما أنا من الهدى في شيءٍ. صريحٌ في الدلالة على نفي القيد والمقيد، فليست هناك هدايةٌ فضلًا عن أن تكون عظيمةً.

ويؤيد قابلية الصورة البيانية المنفية لهذين المعنيين أيضا ما ذكره البغدادي من أن الزمخشري جعل تكرار أداة التشبيه في قوله تعالى :«لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ البَصِير»[٢٧] للتأكيد، فاعترض عليه معترضٌ؛

---

([٢٤]) سورة الأنعام: من الآية ٥٦ .

([٢٥]) ينظر: التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، ٢٦٤/٧، وحاشية السيوطي على تفسير البيضاوي، جلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م، ٣٥٨/٣.

([٢٦]) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي – بيروت – الثالثة ،١٤٠٧هـ، ٣٠/٢.

([٢٧]) سورة الشورى: آية ١١ .

لأن نفي المماثلة المهملة أبلغ من نفي المماثلة المؤكدة [٢٨].

وهذا الاعتراض يقوم على أن الصورة التشبيهية المؤكدة بتكرار أداة التشبيه هي مبالغةٌ فوق مبالغةٍ؛ وتأكيدٌ فوق تأكيدٍ، وذلك لأن التشبيه أصلًا يفيد المبالغة والتأكيد في إثبات وجه الشبه للمشبه، فحين تقول: زيدٌ كالأسد، فأنت تبالغ في إثبات الشجاعة لزيدٍ، فإذا أكدت ذلك بتكرار أداة التشبيه فقلت: زيدٌ كمثل الأسد، فأنت تزيد المبالغة، وتقوي التأكيد، بعبارةٍ أخرى، تجعل المبالغة الأولى التي أفادها التشبيه مقيدةً بمبالغةٍ ثانيةٍ أفادها تكرار الأداة، وحين تنفي فإن النفي – عملًا بالقاعدة – يتوجه إلى القيد الأخير ، وهو المبالغة التي أحدثها تكرار الأداة، وهذا يجعل التشبيه قائمًا في نحو: ليس زيد كمثل الأسد، ومن ثم يكون النفي في قولهم: ليس زيدٌ كالأسد، أبلغ في نفي المشابهة من قولهم: ليس زيدٌ كمثل الأسد.

وقد أجيب عن ذلك الاعتراض بأن المراد في الآية هو المبالغة في النفي وليس نفي المبالغة، وهذا صحيحٌ، ولكنه لا ينفي قابلية الصورة للمعنى الآخر، كل ما في الأمر أنه حمل الصورة على أحد معنييها مراعاةً لسياقها والمراد منها.

***اعتراض الشيخ الطاهر بن عاشور والرد عليه.***

اعترض الشيخ الطاهر بن عاشور على كون النفي الداخل على الصورة البيانية يمكن أن يتوجه إلى قيد المبالغة فيها، واحتج على ذلك بأمرين:

**الأول:** أن توجه النفي إلى القيد إنما يكون في القيود اللفظية التي يفيدها لفظٌ زائدٌ في الجملة كالحال، والصفة، والظرف، وغير ذلك، أما القيود المدلول عليها من غير ذلك الطريق كقيد المبالغة في أسلوب الكناية وصيغ المبالغة فلا ، يقول:" وهذا سفسطةٌ خفيت عن قائلها؛ لأنه إنما تصح إفادة النفي ذلك لو كانت دلالة المثبت بواسطة القيود اللفظية، فأما وهي بطريق التكنية فهي ملازمةٌ للفظ إثباتًا ونفيًا لأنها دلالةٌ عقليةٌ لا لفظيةٌ"[٢٩] وذلك تعليقًا على ما ذكره الطيبي من أن نفي الكناية في قوله تعالى: «وما أنا من المهتدين» [٣٠] ينفي الحظوظ الكثيرة من الهداية دون القليل منها.

ويقول عن النفي في قوله تعالى:" «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيد» [٣١] " على أني أرى أن عد مثل صيغة المبالغة في عداد القيود محل نظر؛ فإن المعتبر من القيود هو ما كان لفظًا زائدًا

---

([٢٨]) ينظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – الرابعة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠م، ١٨٥/١٠.

([٢٩]) التحرير والتنوير: الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤م، ٢٦٤/٧.

([٣٠]) سورة الأنعام: من الآية ٥٦ .

([٣١]) سورة فصلت: من الآية ٤٦ .

على اللفظ المنفي من صفةٍ أو حالٍ أو نحو ذلك"[٣٢] .

**الآخر**: نقل عن سعد الدين التفتازاني قوله: هو من قبيل تأكيد النفي لا نفي التأكيد، وذلك دون أن يذكر مناسبة قول التفتازاني، ولا على أي شيءٍ قاله[٣٣].

وحجة الطاهر بن عاشور الأولى التي يستند فيها إلى أن قاعدة توجه النفي إلى القيد في الجملة المقيدة إنما تكون في ما كان قيده بلفظٍ زائدٍ هو احتجاجٌ مبنيٌ على قولٍ يوهم ظاهر كلامه أنه تفرد به، فهو يقول: على أني أرى أن عدَّ ... وليس ذلك كذلك؛ فهذا القول ذكره الألوسي خلال تناوله للآراء التي قيلت في تفسير صيغة المبالغة في قول الله تعالى: «وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيد» [٣٤] يقول:" وقيل: ويجوز أن تعتبر المبالغة بعد النفي فيكون ذلك مبالغةً في النفي لا نفيًا للمبالغة، واعترض بأن ذلك ليس مثل القيد المنفصل الذي يجوز اعتبار تأخره وتقدمه كما قالوه في القيود الواقعة مع النفي"[٣٥].

وبعيدًا عن كون الرأي للطاهر بن عاشور أو لغيره وارتضاه هو، فالشيخ لم يعتقده اعتقادًا جازمًا، ولم يلتزم به؛ أما من ناحية الاعتقاد المتذبذب فهو مرةً يجزم بأن المبالغة سواءً أفيدت من الصورة البيانية أم من صيغةٍ من الصيغ الدالة عليها ليست من القيود التي تخضع لقاعدة توجه النفي إلى القيد، ويصف قول من يقول ذلك بأنه سفسطةٌ – كما سبق – ومرةً يدخل المبالغة في جملة تلك القيود، ويجعل الجملة المقيدة بها محتملةً للمعنين، وإن كان أحد المعنيين أرجح من الآخر، يقول عند تفسيره لقوله تعالى: «ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيد» [٣٦] " ونفي ظلامٍ – بصيغة المبالغة– لا يفيد إثبات ظلمٍ غير قويٍ؛ لأن الصيغ لا مفاهيم لها، وجرت عادة العلماء أن يجيبوا بأن المبالغة منصرفةٌ إلى النفي كما جاء ذلك كثيرا في مثل هذا"[٣٧] .

ثم يعود فيقول عند تفسيره لقوله تعالى: «مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيد»[٣٨] "والمبالغة التي في وصف (بظلام) راجعةٌ إلى تأكيد النفي، والمراد: لا أظلم شيئًا من الظلم، وليس المعنى: ما أنا بشديد الظلم كما قد يستفاد من توجه النفي إلى المقيد يفيد أن يتوجه إلى القيد؛ لأن ذلك أغلبيٌ، والأكثر في نفي أمثلة المبالغة أن يقصد بالمبالغة مبالغة النفي"[٣٩] .

هذا عن الاعتقاد المتذبذب، أما عن عدم الالتزام بما ذهب إليه فهو في آيات كثيرة يقول باحتمال القولين معًا، ففي قوله تعالى : «وَمَا

---

([٣٢]) التحرير والتنوير: ٢٦/ ٣١٦.

([٣٣]) السابق: ٢٦٤/٧.

([٣٤]) سورة فصلت: آية ٤٦ .

([٣٥]) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى، ١٤١٥هـ ، ١١٩/٩.

([٣٦]) سورة الأنفال: آية ٥١ .

([٣٧]) التحرير والتنوير: ٣١٦/٢٦ .

([٣٨]) سورة ق: آية ٢٩ .

([٣٩]) التحرير والتنوير: ٣١٦/٢٦ .

نَتَنَزَّلُ إِلاَّ بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا» [٤٠] ذكر أن سبب نزول الآية أن جبريل عليه السلام أبطأ أيامًا عن النزول إلى النبي – صلى الله عليه وسلم– وأن النبي ود أن تكون زيارة جبريل له أكثر مما هو يزوره فقال لجبريل: ألا تزورنا أكثر مما تزورنا. فنزلت الآية[٤١]، ثم قال في تفسير صيغة المبالغة (نسيا) وهي تعني النسيان الشديد: إنها إن كانت بمعنى الترك فإن النفي متوجهٌ إلى قيد المبالغة دون أصل المعنى، والمقصود هو أن الله قد يترك إرسال جبريل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم– مدةً قصيرةً لكنه لا يترك ذلك مدةً طويلةً، وإن كانت بمعنى النسيان فالنفي لأصل المعنى، والمقصود هو أن الله لا ينسى[٤٢].

وعند تفسيره لقوله تعالى: «إِنَّ الَّذِينَ كَذَّبُواْ بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُواْ عَنْهَا لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاء وَلاَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُجْرِمِين»[٤٣] ذكر أن كلمة ( تُفَتَّحُ) مبالغةٌ في الفتح، وأن نفيها قد يفيد نفي المبالغة، وقد يفيد المبالغة في النفي، يقول:" وقرأ نافع، وابن كثير، وعاصم، وابن عامر، وأبو جعفر، ويعقوب: لا تفتح– بضم التاء الأولى، وفتح الفاء، والتاء الثانية مشددة– وهو مبالغةٌ في (فتح) فيفيد تحقيق نفي الفتح لهم، أو أشير بتلك المبالغة إلى أن المنفي فتحٌ مخصوصٌ، وهو الفتح الذي يفتح للمؤمنين، وهو فتحٌ قويٌ، فتكون تلك الإشارة زيادة في نكايتهم"[٤٤] .

أما الحجة الثانية التي اتكأ فيها الشيخ الطاهر ابن عاشور على كلامٍ نقله عن سعد الدين التفتازاني فهي حجةٌ غير صحيحة، وذلك لأن التفتازاني قال ما قال تعليقًا على قول الله تعالى: «وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِين»[٤٥] فهو يتحدث عن دلالة آيةٍ مخصوصةٍ، وليس عن قاعدةٍ عامةٍ.

وحتى يتضح الأمر فإن البحث سيقوم بشرح الآية الكريمة، وبيان القيد فيها، ولماذا قال التفتازاني ما قال؟

إن النفي في قوله تعالى: «وَمَا هُم بِمُؤْمِنِين» قد دخل على جملةٍ مقيدةٍ بقيد التأكيد، والتأكيد فيها مرده إلى أمرين:

**الأول:** أن الجملة جملةٌ اسميةٌ، وهي آكد في الدلالة على مضمونها لما تفيده من الثبوت، قال الزمخشري:" فإن قلت: كيف طابق قوله: (وما هم بمؤمنين) قولهم: (آمنا بالله وباليوم الآخر) والأول في ذكر شأن الفعل لا الفاعل، والثاني في ذكر شأن الفاعل لا الفعل؟ قلت: القصد إلى إنكار ما ادعوه ونفيه، فسلك في ذلك طريقا أدى إلى الغرض المطلوب، وفيه من

---

([٤٠]) سورة مريم: آية ٦٤.

([٤١]) ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٩/١٦.

([٤٢]) السابق: ١٤١/١٤٠/١٦.

([٤٣]) سورة الأعراف: آية ٤٠ .

([٤٤]) تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: ١٢٧/٨.

([٤٥]) سورة البقرة: آية ٨ .

التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره، وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفةً من طوائف المؤمنين، لما علم من حالهم المنافية لحال الداخلين في الإيمان، وإذا شهد عليهم بأنهم في أنفسهم على هذه الصفة، فقد انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفى ما انتحلوا إثباته لأنفسهم على سبيل البت والقطع. ونحوه قوله تعالى: «يُرِيدُونَ أَن يَخْرُجُواْ مِنَ النَّارِ وَمَا هُم بِخَارِجِينَ مِنْهَا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيم» هو أبلغ من قولك: وما يخرجون منها"[٤٦] .

**الآخر**: دخول الباء على الخبر، وهي تدخل لإفادة التوكيد، قال الزجاج في إعراب الآية:" دخلت الباءُ مؤكدةً لمعنى النفي، لأنك إذا قلت: ما زيد أخوك، فلم يسمع السامع (ما) ظن أنك موجبٌ، فإذا قلت: ما زيد بأخيك، و (ما هم بمُؤمنين) علم السامع أنك تنفي"[٤٧] .

الجملة إذًا مقيدةٌ، وقيدها يكمن فيما أفادته من المبالغة في حصول الإيمان وتوكيد وجوده، والنفي حين دخل على هذه الجملة يحتمل أن يتوجه إلى القيد فينفي القدر الزائد من الإيمان فحسب، أو إلى أصل المعنى فينفي الإيمان بالكلية، لكن السياق والغرض يحتمان توجهه إلى أصل المعنى، ونفي الإيمان بالكلية؛ وذلك لأن الآية نزلت في المنافقين، ولا يتخيل بحال أن يكون في قلوب هؤلاء المنافقين شيءٌ من الإيمان، ولذا قال التفتازاني بأن الآية من قبيل تأكيد النفي وليس من قبيل نفي التأكيد، فالآية مقطوعة من سياقها تقبل المعنيين، شأنها في ذلك شأن كل الجمل المقيدة حال نفيها، لكنها حين تتموضع في سياقها فإن ذاك السياق يحدد المقصود منها ويخصها بدلالةٍ محددةٍ.

ويؤيد ذلك أن قول التفتازاني جاء في سياق حديثه عن قابلية كل الجمل المقيدة المنفية لمعنيين لا معنىً واحدًا، يقول بعد أن تكلم عن سلب العموم وعموم السلب، ومثل لهما بما يدل عليهما :" وكذلك جميع القيود، حتى إن الكلام المشتمل على نفيٍ وقيدٍ ، قد يكون لنفي التقييد ، وقد يكون لتقييد النفي ... وهذا أصلٌ كثير الشعب، غزير الفوائد، يجب التنبيه له، والمحافظة عليه، ولم يبينه القوم على ما ينبغي"[٤٨] .

الجملة البيانية إذًا جملةٌ مقيدةٌ، وهي تحتمل حال النفي معنيين لا معنى واحدًا، ولكن يبقى السؤال الذي طرح في بداية المبحث قائمًا، وهو : إذا كان النفي لأصل المعنى، فلماذا أخرج هذا المعنى في ثوب الصورة البيانية أولًا ثم انتفى آخرا؟ لماذا يقول القائل: ما زيدٌ أسدٌ، بدل أن يقول: ما زيدٌ شجاعٌ؟

والجواب أن النفي حين يتوجه إلى معنىً قد دلت عليه صورةٌ بيانيةٌ فإنه يكون أبلغ مما لو توجه إلى نفس المعنى في صورةٍ غير

---

([٤٦]) الكشاف: ٥٥/١ .

([٤٧]) معاني القرآن وإعرابه: تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت – الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م، ٨٥/١.

([٤٨]) شرح المقاصد: تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام للدكتور/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب – بيروت – الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٢٠٢/٤، ٢٠٣ .

بيانيةٍ؛ فالفرق بين ما زيدٌ كثير الرماد، وما زيدٌ كريم، أن الأول أبلغ في نفي الكرم؛ ولذا قال الشهاب في حاشيته:" هو من المهتدين أبلغ من هو مهتد، فنفيه بالعكس، فهو هنا لتأكيد النفي لا لنفي التأكيد"(٤٩) .

وإنما كان ذلك كذلك لأنهم يعتبرون النفي إثباتا للنقيض، فإذا كانت الجملة البيانية تفيد المبالغة في الإثبات فإن نفيها يفيد المبالغة في النفي، وهذا أصلٌ مطردٌ في النفي ، حتى إن البلاغيين جعلوا نفي الجملة الاسمية أبلغ من نفي الجملة الفعلية؛ لأنها أبلغ منها في الإثبات.

***المبحث الرابع: أثر السياق في توجيه المعنى في الجملة البيانية المنفية.***

السياق هو المنتخب للدلالة حين تتعدد الدلالات؛ فكل كلمةٍ تظل تحمل معناها أو معانيها المعجمية ما دامت منفردةً لم تدخل في تركيبٍ، وكل جملةٍ قابلةٌ للتأويل الدلالي تظل كذلك حتى تدخل في سياقٍ فتخضع حينها للسلطة السياقية التي تعمل بمقتضى سلطتها على فرض وجهٍ دلاليٍ أو ترشيحه، فـ " المعنى لا ينكشف إلا من خلال تنسيق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة"(٥٠) .

وإذا كان السياق هو الكاشف عن المعنى المراد، والمحدد له حين تتعدد الدلالات، وكانت الجملة البيانية محتملةً لمعنيين – كما سبق – فإن غاية البحث في هذا المبحث أن يبين أثر السياق في تحديد دلالة الجملة البيانية المنفية، وذلك عبر اختيار عددٍ من فصيح الشواهد من الشعر والنثر، والنظر في قدرة سياق تلك الشواهد على تحديد المعنى المراد، أو على الأقل ترجيح أحد المعنيين.

ومن شواهد هذا النوع ما جاء في حديث أم زرع(٥١)، قالت السادسة: زوجي إن أكل لف،

(٤٩) عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: دار صادر – بيروت – بدون، ٤/٧٠. .

(٥٠) علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الخامسة، ١٩٩٨م، ٦٩.

(٥١) الحديث متفق عليه، وهو في صحيح البخاري رقم (٥١٨٩) باب حسن المعاشرة، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ ، ٧/٢٧، وفي صحيح مسلم رقم (٢٤٤٨) تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون، ٤/١٨٩٦.

وإن شرب اشتف، وإن اضطجع التف، ولا يولج الكف ليعلم البث.

وقول المرأة: ولا يولج الكف ليعلم البث، مختلفٌ فيه عند شراح الحديث؛ فذهب بعضهم إلى أن التعبير حقيقيٌ، والمعنى: إن بي داءً وزوجي لا يمد يده إلى ذلك الداء متحسسًا إياه حتى لا يحزنني ذلك، وهي بذلك تمدحه بكرم الخلق وحسن المعاشرة، وذهب آخرون إلى أن التعبير كنائيٌ، والمكنى عنه هو تفقد الأحوال، أو الجماع والمعاشرة، والمعنى: إن زوجي لا يتفقد حالي ولا يهتم بشئوني، أو زوجي لا يأتيني إتيان الرجل زوجته، وهي بذلك تذمه وتصفه باللؤم وسوء العشرة[٥٢].

والكناية – في قول من قال بها – كنايةٌ منفيةٌ، وهي بذلك تحتمل أحد معنيين:

**الأول**: نفي المبالغة، والمراد حينئذٍ أن تقول المرأة: إن زوجي يأتيني إتيان الرجل أهله، ويتفقدني، لكنه مقلٌ في ذلك، فهي تثبت له الفعل دون المبالغة فيه.

**الآخر**: المبالغة في النفي، والمراد حينئذٍ أن تقول المرأة: إن زوجي لا يضاجعني البتة، ولا يتفقد حالي، ولا يقارب أن يفعل، فهي لا تثبت له الإهمال والقطيعة فحسب، بل تبالغ في ذلك.

والمعنى الأول هو الراجح، فليس في العادة أن يترك الرجل إتيان أهله بالكلية من غير علةٍ، ولو كانت هناك علةٌ لصرحت بها المرأة، والمراجعة السياقية تؤيد ذلك؛ فقد ابتدأ الحديث بذكر ما تعاقد وتعاهد عليه النسوة، وهو أن لا يكتمن من أخبار أزواجهن شيئًا، وميثاق الصدق ذلك يحتم أن يكون الرجل مقلًا في إتيانه أهله لا ممتنعًا بالكلية، فضلًا عن المبالغة في الهجر والقطيعة؛ لأنه لو كان ممتنعًا لصرحت المرأة بذلك كما فعلت المرأة الثالثة حين قالت في وصف زوجها: زوجي العشنق، إن أنطق أطلق أو أسكت أعلق، فالقول صريحٌ في أن الرجل تمثالٌ لا حياة فيه، والمرأة بين أن تصرح بما فيه فتطلق عقابًا لها، أو تسكت فتعيش كالمعلقة، قال ابن بطال شارحا ذلك:" تقول: ليس عنده أكثر من طوله بلا نفع، فإن ذكرت ما فيه من العيوب طلقني، وإن سكت تركني معلقة لا أيم ولا ذات بعل، ومنه قوله تعالى:{فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ}"[٥٣].

وقد صرح بعض شراح الحديث بأن المراد من الكناية المنفية هو نفي المبالغة؛ حيث ذكروا أن المقصود هو قلة الجماع والتفقد لا عدمهما، ومن ذلك ما ذكره القاضي عياض في شرحه

---

([٥٢]) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، – بيروت– الثانية: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ١٣٤/١٩، وينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة –بيروت– ١٣٧٩هـ ، ٢٦٣/٩.

([٥٣]) شرح صحيح البخارى لابن بطال: تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية – الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م، ٢٩٩/٧، والآية في سورة النساء: ١١٩.

للحديث حيث يقول:" إذا اضطجع التف : تريد نام ناحيةً عنها، وهذا يؤيد خلاف قول أبى عبيد في البث، وموافقة من تأوله على قلة الاشتغال بها"[٥٤] وقال ابن الملقن في بيان المقصود:" إنما عليه شكت قلة تعهده إياها"[٥٥] وقال القسطلاني:" فجمعت في ذمها له بين اللؤم، والبخل، وسوء العشرة مع أهله، وقلة رغبته في النكاح مع كثرة شهوته في الطعام والشراب"[٥٦].

سياق الحديث إذًا، وفهم شراح الحديث له يرجح أن المراد من الكناية المنفية في قول المرأة: ولا يولج الكف ليعلم البث، هو نفي المبالغة فحسب، والإبقاء على أصل المعنى.

ومن الشواهد أيضا قول الشنفرى في لاميته[٥٧]:

ولا خَرِقٍ هَيْقٍ كَأَنَّ فُؤَادَهُ

يَظَلُّ به المُكَّاءُ يَعْلُو وَيَسْفُلُ

والخرق هو الدهش من الخوف، والهيق هو الظليم[٥٨]، والظليم اسمٌ لذكر النعام، وبه يضرب المثل في الجبن والشرود، فيقال: أشرد من هيق[٥٩].

وفي البيت تشبيهٌ منفيٌ؛ فقد نفى الشنفرى أن يكون مشابهًا لذكر النعام الجبان الذي يطير فؤاده فرقًا عند اهتياج الحوادث، يقول الزمخشري في شرح البيت:" يريد لست كالظليم في نفوره عند حدوث مروعٍ، والمكاء طائرٌ، أي لست ممن أخاف فيتقلقل فؤاده ويرجف"[٦٠].

والتشبيه المنفي تحتمل دلالته نفي المبالغة، ويكون المراد أن الشنفرى فيه شيءٌ من الخوف لكنه لا يصل إلى جبن الظليم، أو المبالغة في النفي، ويكون المقصود أن الشنفرى شجاعٌ موغلٌ في الشجاعة إيغال الظليم في جبنه، لكن السياق في اللامية يحتم أن يكون المراد هو المبالغة في النفي، فالقصيدة كلها تعج بصورٍ للشجاعة النادرة؛ فالشنفرى يستغني عمن لا يجازي على الحسن، ومن لا يُنتفع بقربه

---

(٥٤) شرح صحيح مُسلم للقاضى عِيَاض المسمى إكمَال المعلم بفَوائد مُسلِم: تحقيق: الدكتور يحيَى إسماعيل ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر– الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ٤٥٩/٧.

(٥٥) التوضيح لشرح الجامع الصحيح: تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر – دمشق – الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م، ٥٧٨/٣٤.

(٥٦) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: المطبعة الكبرى الأميرية – مصر– السابعة، ١٣٢٣هـ، ٨٤/٨.

(٥٧) ديوان الشنفرى، عمرو بن مالك: جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت – الثانية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ٦١.

(٥٨) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت – الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م، مادة: هيق.

(٥٩) ينظر: التمثيل والمحاضرة: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ٣٦٢.

(٦٠) أعجب العجب في شرح لامية العرب: طبع على نفقة محمود أحمد بنظارة الأشغال – مصر – بدون، ٢٤.

بثلاثة أصحابٍ: فؤادٍ شجاعٍ جريءٍ، وسيفٍ ماضٍ، وقوسٍ طويلةٍ بعيدة المرمى، يقول(٦١):

وَإِنِّي كَفَانِي فَقْدَ مَنْ لَيْسَ جَازِيًا

بِحُسْنَى ولا فِي قُرْبِهِ مُتَعَلَّلُ

ثَلَاثَةُ أصحَابٍ: فؤادٌ مُشَيَّعٌ

وَأَبْيَضُ إِصْلِيْتٌ، وصفراءُ عَيْطَلُ

والشنفرى يغير في الليلة القاسية الباردة على القبيلة وحده فيقتل ويسلب ثم يرحل دون أن يدري به أحدٌ، ويصبح الناس متحيرين في شأن هذا المغير أهو من الجن أم من الإنس؟ يقول(٦٢):

وَلَيْلَةِ نَحْسٍ يَصْطَلِي القَوْسَ رَبُّهَا

وَأَقْطُعُهُ اللَّاتِي بِهَا يَتَنَبَّلُ

دَعَسْتُ علَى غَطْشٍ وَبَغْشٍ وصُحْبَتِي

سُعَارٌ وَإِرْزِيْزٌ وَوَجْرٌ وَأَفْكَلُ

فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيْتَمْتُ إِلْدَةً

وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ واللَّيْلُ أَلْيَلُ

وَأَصْبَحَ عَنِّي بالغُمَيْصَاءِ جَالِسًا

فَرِيْقَانِ، مَسْئُولٌ وآخرٌ يَسْأَلُ

فَقَالُوا: لَقَدْ هَرَّتْ بِلَيْلٍ كِلَابُنَا

فَقُلْنَا: أَذِئْبٌ عَسَّ أَمْ عَسَّ فُرْعُلُ

فَلَمْ يَكُ إلا نَبْأَةٌ ثُمَّ هَوَّمَتْ

فَقُلْنَا: قَطَاةٌ رِيْعَ أَمْ رِيْعَ أَجْدَلُ

فَإِنْ يَكُ مِنْ جِنٍّ لَأَبْرَحُ طَارِقًا

وإِنْ يَكُ إِنْسًا مَا كَهَا الإِنْسُ تفعلُ

(٦١) ديوان الشنفرى: ٦٠.

(٦٢) السابق: ٧٠، ٧١.

التشبيه المنفي في قول الشنفرى إذًا يبالغ في نفي أي مشابهة بين الشنفرى وبين الظليم، وذاك يقتضي إثبات النقيض، وهو المبالغة في الشجاعة.

ومن شواهد الصورة البيانية المنفية قول شوقي في مسرحية (قمبيز) في حوارٍ جرى بين الملكة (نتيتاس) ووصيفتها (تتا) (٦٣):

الوصيفة:

زَعَمْنَا أَنَّ قَمْبِيْزَا مُحِبٌّ

فَهَلْ تَجْزِيْنَهُ بالحُبِّ حُبًّا؟

الملكة :

أُحِبُّ أَنَا؟ ضَلَّ مَا قَدْ ظَنَنْتِ

وَإِنْ خِلْتِ ظَنَّكِ لَمْ يَكْذِبِ

الوصيفة :

ولم لا؟ وقمبيزُ لا بِالقَبِيحِ

ولا بالدِّمِيْمِ ولا بِالْغَبِي

ولا هُوَ بالمَلِكِ البَرِبَرِيِّ

ولا الوَحْشِ ذي النَّابِ والمِخْلَبِ

فقول الوصيفة واصفةً قمبيز: ولا هو بالملك البربري، ولا الوحش ذي الناب والمخلب، فيه تشبيهان منفيان؛ أولهما: نفي المشابهة بين قمبيز والملك البربري، ووجه الشبه المنفي هو سوء الطباع وهمجية الأفعال، وآخرهما: نفي المشابهة بين قمبيز والوحش ذي الناب

(٦٣) مسرحيات أحمد شوقي، الأعمال الكاملة: حقق الطبعة لغويًا وعروضيًا: سعد درويش، راجعها: د. عز الدين اسماعيل، طبعة الهيئة العامة للكتاب – مصر – ١٩٨٤م، مسرحية قمبيز، ٤٠١.

والمخلب، ووجه الشبه المنفي هو قسوة القلب، وكثرة الفتك.

والمعنى في التشبيه المنفي الأول يحتمل نفي المبالغة في الهمجية؛ فقمبيز فيه شيءٌ من الهمجية لكنه لم يصل إلى مرتبة البرابرة، ويحتمل المبالغة في النفي مبالغةً تفضي إلى إثبات النقيض، فقمبيز ليس بربريا فحسب، بل ملكٌ متمدنٌ متحضرٌ.

والمعنى في التشبيه الثاني يحتمل كذلك نفي المبالغة، فقمبيز فيه شيءٌ من القسوة لكنه لم يصل بعد إلى مرحلة الوحش ذي الناب والمخلب، ويحتمل المبالغة في النفي المفضية إلى نقيض صفة الوحش؛ فإذا كان الوحش لقسوة قلبه، وغلظة طبعه فتاكًا بالخصوم، سفاكًا للدماء، فقمبيزٌ على العكس من ذلك تمامًا.

ومع قابلية الصورة منفردةً لهذين المعنيين لكن السياق حال تموضعها فيه يرجح أن يكون المقصود نفي المبالغة فحسب؛ فالجارية لم تسع إلى إثبات التمدن ورقة القلب لقمبيز، وكيف يكون ذلك والملكة في المشهد نفسه تصف أمة الفرس جميعًا بالهمجية والقسوة!! تقول محاورةً وصيفتها[٦٤]:

يَا تِتَا نحنُ في بلدْ
كُلُّ قَلْبٍ به جَمَدْ
الَحيُّ فيه رخيصٌ
والمَيْتُ أرْخصُ منهُ
هُنَا الميتُ تُنْفَضُ مِنْهُ الأَكُفُّ
وَتَنْهَى الشَّرَائِعُ عن دَفْنِه
وَيُطْرَحُ ناحيةً في الفَضَاءِ
على سَهْلِهِ أوْ عَلَى حَزنِهِ
تَرُوحُ الحُدَاءُ على رأسِهِ
وَتَغْدُو الذِّئَابُ على بَطْنِهِ

وقمبيز في المشهد نفسه أيضًا يقطع رأس أخته وأخيه في الساحة[٦٥]:

الملكة: يَا أيُّها الحارسُ
الحارس: لَبَّيْكِ
الملكة : مَنْ يقتُلُون اليومَ في السَّاحَةْ؟
الحارس: أختُ الملكِ أَتُوسِيَا
الملكة: أختُ الملك؟؟
الحارس: أجلْ هِيَـــــا
الحارس: اتُّهِمَتْ بِبُرْدِيَا
تتي: مَنْ بُرْدِيَا؟

الملكة: أخـــــو المـــــلك!!!
يـقطـــعُ فـــي السَّـاحـــةِ رأسُ بُرْدِيَـــا

والوصيفة نفسها التي وصفت قمبيز هنا بأنه لا يشبه ملوك البرابرة ولا الوحش ذا الناب والمخلب عادت فوصفته بأنه آدم بظفر وناب، تقول محاورةً الملكة ومتحدثةً عن قمبيز[٦٦]:

رَاجِعِي الحِلْمَ مَلْكَتِي سَايِرِيْهِ
لاطِفِيْهِ ليني له في الخطابِ
لا تَهِيْجِي به الجُنونَ فيطْغَى
إنَّهُ آدمٌ بِظُفْرٍ ونَابِ

(٦٤) السابق: ٣٩٤.

(٦٥) السابق: ٣٩٥.

(٦٦) السابق: ٤٠٩.

وغير ذلك كثير من الأوصاف كنمر الفرس الخشن[٦٧]، والذئب[٦٨]، والهمجي الذي يعامل زوجاته معاملة الأسرى[٦٩]، وجبار الوجود[٧٠]، وغير ذلك، وكل هذه الأوصاف ترجح – إن لم تكن تقطع – أن المقصود من التشبيه المنفي هو نفي المبالغة وحسب.

ومن الشواهد أيضًا قول السموأل بن عادياء[٧١]:

فَنَحنُ كَمَاءِ المُزْنِ ما في نِصَابِنَا
كَهَامٌ ولا فينا يُعَدُّ بخيلُ

فقوله: ما في نصابنا كهام، فيه استعارةٌ تصريحيةٌ؛ فالكهام هو: كليل الحد، أو السيف الذي لا يقطع، واستعماله في الرجل الذي لا نفع فيه مجازٌ؛ قال الزمخشري:" ومن المجاز: رجل كهام وكهيم، أي لا غناء فيه"[٧٢] وقال الأعلم الشنتمري في شرح البيت:" والكهام: الجبان ومن لا خير فيه، وأصله السيف النابي عن الضريبة"[٧٣] .

واستعارة الكهام للرجل الضعيف أو الذي لا يُنفذ الأمور ولا يمضي رأيه تفيد المبالغة، ونفيها يحتمل أن يكون المراد منه نفي المبالغة، ويكون المعنى: ليس فينا العاجز الذي يصل عجزه إلى الكهام، ويحتمل: المبالغة في النفي، ويكون المعنى: ترسخت فينا صفة إمضاء الأمور كما ترسخت صفة العجز في الكهام.

والسياق يدعم المعنى الثاني؛ فالشاعر يفتخر بقومه، ويصفهم بأبلغ ما يوصف به أولو الفضل؛ فجارهم عزيزٌ على الرغم من قلة عددهم، وشبابهم ككهولهم في تسابقهم نحو العلى، والمستجير بهم في منعةٍ، والقتل في عيونهم منقبةٌ، والسيادة فيهم لا تنقطع، ولا ينتظرون الموت في المراقد، ولا يتركون لقتيلهم ثأرًا، وغير ذلك من الصفات التي اكتظت بها صفحة القصيدة يقول[٧٤]:

وَمَا ضَرَّنَا أَنَّا قَلِيْلٌ وجارُنَا
عَزِيزٌ وجارُ الأَكْثَرِيْنَ ذليلُ
ومَا قَلَّ مَنْ كانت بقاياهُ مثلَنَا
شبابٌ تَسَامَى للعُلَى وكهولُ
لنا جبلٌ يَحْتَلُّهُ مَنْ نُجِيْرُهُ
مُنِيْفٌ يَرُدُّ الطَّرْفَ وَهْوَ كليلُ
ونحنُ أُنَاسٌ لا نرى القتلَ سُبَّةً
إذا ما رأته عامرٌ وسلولُ
تَسِيْلُ على حَدِّ الظُّبَاتِ نفوسُنَا
وليست على شيءٍ سواهُ تَسِيْلُ

---

(٦٧) ينظر السابق: ٣٩١.
(٦٨) ينظر السابق: ٤٠٨
(٦٩) ينظر السابق: ٤١٠.
(٧٠) ينظر السابق: ٤١٧.
(٧١) ديوان السموأل : صنعة : أبي عبد الله نفطويه، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، دار الجيل – بيروت– الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م، ٧٥.
(٧٢) أساس البلاغة: تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م، مادة: كهم.
(٧٣) شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: تحقيق وتعليق: د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر – دمشق – الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م، ٢٦٤/١.
(٧٤) ديوان السموأل : ٦٧– ٧٤.

وما ماتَ مِنَّا مَيِّتٌ في فراشِهِ
ولا طَلَّ مِنَّا حيثُ كان قتيلُ
صَفَوْنَا فلمْ نَكْدُرْ وأخلصَ سِرُّنَا
أُنَاثٌ أطابَتْ حملَنَا وفُحُولُ

ومن شواهد هذا النوع أيضا قول الشاعر[٧٥]:

مَاذَا يُرِيْنِي الليلُ مِنْ أهوالِهِ
أنَا ابْنُ عَمِّ اللَّيْلِ وابْنُ خَالِهِ
إذا دَجَا الليلُ دَخَلْتُ في سِرْبَالِهِ
لستُ كَمَنْ يَفْرُقُ مِنْ خَيَالِهِ

والتشبيه في قول الشاعر: لست كمن يفرق من خياله، تشبيهٌ منفيٌ، والمعنى: لست كهذا الجبان الذي بلغ به جبنه أن يطير خوفًا من خياله، فالمشبه به ليس الجبان فحسب، بل من بلغ في الجبن حد الفرار من لا شيءٍ.

والتشبيه المنفي هنا يحتمل نفي المبالغة، ويكون المعنى: لست على هذه الصورة من الجبن، وما عداها من الصور مسكوتٌ عنه، ويحتمل المبالغة في النفي المفضية إلى إثبات النقيض، ويكون المعنى: أنا في شجاعتي كهذا الجبان في جبنه، أي: تحققت المبالغة في شجاعتي كما تحققت المبالغة في جبن من يفرق من خياله.

والسياق يؤيد المعنى الثاني؛ فالاستفهام الإنكاري في مطلع البيتين: ماذا يريني الليل من أهواله، يعطي للمتلقي صورةً لرجلٍ لم يعد يخشى شيئا؛ فأهوال الليل لا وجود لها، وأنى توجد وقد ضُفِّرت بين الشاعر والليل حبال النسب وأواصر القربى!!

إن الكناية في قول الشاعر: أنا ابن عم الليل وابن خاله، تصور بطلًا، فاتكًا، صلد الفؤاد لا يلوي على شيءٍ، يقول ابن سيده:" إنه لابن ليلٍ: إذا كان صاحب سرىً قويًا عليها، ومنه قول أم تأبط شرا: وابناه وابن الليل ... ويقال لكل من ركب الليل وإن لم يكن ذا نجدةٍ ابن الليل، وعلى هذا المذهب قالوا لكل من أضيف إلى شيءٍ، أو علم شيئًا، أو أطاق شيئًا، أو تشهر به، أو نسب إليه هو ابن كذا"[٧٦].

وقول الشاعر في مطلع البيت الثاني: إذا دجا الليل دخلت في سرباله، كنايةٌ عن الإغارة في الليل بعد أن يكسو الظلام الكون، ويسكن الناس خوف المهالك، وهي تدعم الكناية الأولى وتقويها؛ فالرجل يتترس بالليل ويتخذه جنةً معتمدًا في ذلك على الصلة التي عقدت بينهما.

يؤيد أيضا أن المقصود هو المبالغة في النفي كذلك نسبة البيتين؛ فقد نسبا لعلي بن أبي طالب، وهو من هو في الشجاعة والإقدام، ونسبا إلى عبيد بن أيوب العنبري، وهو لصٌ

---

([٧٥]) البيتان مختلف في نسبتهما؛ فقد نسبهما أبو حيان التوحيدي إلى عبيد بن أيوب العنبري، ونسبهما الثعالبي إلى علي بن أبي طالب ÷ وينظر في ذلك على الترتيب: البصائر والذخائر: تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت – الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ١٨٥/٦، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر – دمشق – الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م، ١/ ٤١٨.

([٧٦]) المخصص: تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – الأولى، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ١٣٢/٤.

حـاذقٌ استصـحب الوحـوش، ورافـق الغـول، والسعلاة، وبايت الذئاب والأفاعي[٧٧].

ومن شواهد هذا النوع أيضا قول الحريش بن هلال القريعي[٧٨]:

شَهِدْنَ مَعَ النَّبِيِّ مُسَوَّمَاتٍ
حُنَيْنًا وَهْيَ داميةُ الحُوَامِي
ووقعةَ خالدٍ شَهِدَتْ وَحَكَّتْ
سَنَابِكَهَا على البَلَدِ الحرامِ
نُعَرِّضُ للسيوفِ إذا التقينَا
وجُوهًا لا تُعَرَّضُ للطَامِ
ولستُ بِخَالِعٍ عنِّي ثَيَابِي
إذا هَرَّ الكُمَاةُ ولا أُرامي
ولكنِّي يجولُ المُهْرُ تحتي
إلى الغاراتِ بالعَضْبِ الحُسَام

وفي قول الحريش: ولست بخالعٍ عني ثيابي، كنايةٌ منفيةٌ؛ فخلع الثياب كنايةٌ عن الهزيمة والاستسلام، وهي كنايةٌ مبنيةٌ على المجاز؛ ففي كلمة الثياب استعارةٌ تصريحيةٌ؛ حيث شبه السلاح بالثياب؛ لاتفاقهما في حوط الإنسان وحفظه؛ فالأول يُدفع به البأس والثاني يُدفع به الحر والقر.

والكناية قبل النفي تفيد المبالغة في الهزيمة والاستسلام، ونفيها يقتضي نفي المبالغة، ويكون المعنى: لا أنهزم هزيمة من يخلع ثيابه، أو يقتضي المبالغة في النفي، ويكون المعنى: لا أنهزم أبدًا، بل أثبت حين يهر الكماة .

والسياق يقطع بالمعنى الثاني؛ فالحريش صحابيٌ جليلٌ شهد فتح مكة وغزوة حنينٍ، وهو يصف في تلك الأبيات ما لاقاه هو والصحابة، فخيولهم المعلمة بعد أن وطئت حوافرها أرض مكة، وأوقعت تحت راية خالد بن الوليد بمن حال دون الفتح توجهت إلى حنينٍ، فأطالت الصول والجول حتى أدمت حوافرها في معركةٍ قاسيةٍ فر منها المسلمون في أول الأمر ثم أعادوا الكرة وانتزعوا النصر.

ويؤكد أن المراد هو المبالغة في النفي كذلك قول الحريش في البيت الثالث:

نُعَرِّضُ للسيوفِ إذا التَقَيْنَا
جُوهًا لا تُعَرَّضُ لِلّطَامِ

ففي قوله: وجوها لا تعرض للطام، كنايةٌ عن العزة والمنعة، فالوجوه العزيزة الشريفة التي لا تنالها الأيدي باللطم قد نالتها السيوف بالقطع والشج.

وسواء أكان المراد بالوجوه وجوه الأعداء أم كان المراد وجوه الحريش وأصحابه فالكناية تكشف عن شجاعةٍ فريدةٍ؛ لأن الوجوه إن كانت وجوه الأعداء فقد أنزلتها سيوف الحريش وأصحابه من أُطُم عزتها وحصون شرفها، وإن كانت الوجوه وجوه الحريش وأصحابه فقد أبت

---

(٧٧) ينظر: الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، دار العلم للملايين، الخامسة عشر ، ٢٠٠٢م، ١٨٨/٤.

(٧٨) ديوان الحماسة: أبو تمام الطائي، برواية أبي منصور الجواليقي، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م، باب الحماسة، ٢٥.

شجاعتهم إلا أن يذيقوا الوجوه التي لم تعرف اللطم سنان السيف.

وفي قوله في ختام البيت محل الشاهد: ولا أرامي، ما يدل على نوعٍ من الشجاعة لا يعرفه إلا خواص الشجعان؛ إذ المعنى: إذا هزم الكماة وفروا لا أترك سلاحي ولا أرمي بقوسي السهام من بعيد؛ لأن الرمي بالقوس في تلك الحالة نوعٌ من اتقاء الموت واستبقاء الحياة؛ لأنه يترك بين الرامي وبين عدوه مسافةً تمكنه من الفرار إن أراد، بل أهجم على الأعداء بسيفي وألقاهم وجهًا لوجه، فإما نصرٌ وظفرٌ وإما موتٌ تحت ظلال القنا.

وجاء البيت الأخير مصورًا لما يكون عليه الحريش حين يفر الكماة، فهو فوق جواده يطير إلى الغارات بسيفٍ قاطعٍ.

اتضح إذا من خلال الشواهد أن الصورة البيانية المنفية قابلةٌ للدلالة على نفي المبالغة، وقابلةٌ كذلك للدلالة على المبالغة في النفي، والسياق يمارس دوره في ترجيح أو تحديد المعنى المراد.

وقد تعمدت أن تكون الشواهد في هذا المبحث متنوعةً بين تشبيهٍ واستعارةٍ وكنايةٍ، وذلك حتى يتبين أن قابلية الصورة البيانية المنفية للدلالة على المعنيين اللذين قال بهما البحث لا تتوقف على لونٍ بيانيٍ معينٍ، أو تنحصر فيه[٧٩].

***المبحث الخامس : بلاغة الصورة البيانية المنفية.***

بلاغة الصورة البيانية المنفية في صورتها العامة هي البلاغة التي تجدها في كل أسلوبٍ أدبيٍ قد باين المباشرة، وهجر التقرير، واتخذ المراوغة الدلالية سبيلا إلى تحريك عقل المتلقي بغية تمكين المعنى في نفسه.

غير أن تلك الصورة العامة لا تمنع البحث من التفتيش عن ملامح بلاغيةٍ محددةٍ للصورة البيانية المنفية، وهي ملامح متعددة، لعل أهمها :

**أولًا: اتساع دائرة التأويل في الصورة البيانية المنفية.**

تتميز الأساليب البلاغية بانفتاح دائرتها التأويلية وقابليتها للقراءات المتعددة، وكلما كان الكلام أدخل في ميدان البلاغة كلما تعددت طبقاته الدلالية، وقابليته للقراءة المتجددة المرة بعد المرة.

والصورة البيانية المنفية من تلك الناحية تتخذ مكانًا بارزًا بين الأساليب البلاغية؛ فهي تمنح القارئ رحابة الاختيار بين أكثر من دلالة.

إن المعنى الذي ينتجه نصٌ ما يتوقف على ثلاثة أركان:

الركن الأول: قصدية المؤلف، وهي قصديةٌ تقود إليها دروبٌ متعددةٌ، لعل أهمها القراءة السياقية، التاريخي منها والنصي على حدٍ سواء.

الركن الثاني: التركيب اللغوي، وهو ميدانٌ رحبٌ فسيحٌ يتسع باتساع الأشكال والصور التي

---

(٧٩) المخصص: تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – الأولى، ١٤١٧هـ -١٩٩٦م، ١٣٢/٤.

تتيحها اللغة، لكن ذلك الاتساع لا يعني عدم التفاوت بين مختلف التراكيب في قدرة كل منها على إنتاج الدلالات المتعددة.

الركن الثالث: المتلقي، وعنده يلتقي رافدا قصدية المؤلف والتركيب اللغوي، وبقدر استيعابه لهما، وحظه منهما تكون قدرته على تفجير طاقات النص واستخراج مكنوناته، أو بعبارةٍ أخرى أكثر حداثة، إعادة الإنتاج الدلالي للنص.

والصورة البيانية المنفية بوصفها تركيبًا لغويًا متعدد الدلالة يعطي المتلقي فرصةً للقول بأكثر من قصديةٍ للمؤلف، ومع كل قصديةٍ يقول بها يستطيع أن يعيد قراءة النص في ضوئها مشكلًا في كل مرةٍ دلالةً نصيةً مختلفةً، وهو ما يفتح باب التأويل والتنوع الدلالي على مصراعيه.

**ثانيا: تحريك عقل المتلقي وإثارة انتباهه.**

الكلام طبقاتٌ بعضها يعلو فوق بعض، وفي طبقات الكلام تلك ما يفضي إلى المتلقي بمدلوله من غير إعمال عقلٍ وكد خاطرٍ، ومنها ما يعطيه دلالته والمراد منه بعد لأيٍ، ومنها ما يراوغ القارئ فيعطيه دلالةً عجلى يخيل إليه أنها المقصد وأن لا مقصد آخر يرتجى، فإذا تمهل القارئ وأعاد النظر وجد أن ما ظنه أول الأمر يقينا قد عاد سرابًا، وأن الدلالة التي في يده ليست مرادةً، أو على الأقل ليست وحيدة.

والصورة البيانية المنفية من جنس الكلام الذي لا يبوح بسره للمتعجل؛ بل على القارئ أن يشحذ فكره، وأن يعيد نظره المرة تلو المرة في أعطاف الكلام مسائلًا إياه عن دلالته، مستعينًا على ذلك بالسياق والقرائن، فربما نظر في مثالٍ لصورةٍ بيانيةٍ منفيةٍ فدعته العجلة إلى القول مثلًا بالمبالغة في النفي ثم تأخذه الأناة والنظر المدقق إلى القول بنفي المبالغة.

**ثالثا: ما فيها من المخاتلة.**

من حيل البلغاء أن يسوقوا ما يُنكر عليهم أو يؤاخذون على قوله في صورٍ كلاميةٍ تسمح لهم بمراوغة السامع، وإنكار الإساءة، ومن ثم التخلص من تبعة ما يقولون، حيث يؤولون تلك الصور الكلامية، أو يحرفونها، أو يحملونها على أحد معانيها.

والصورة البيانية المنفية من جنس الكلام الذي يمكن قائله من المراوغة؛ فلو قال قائلٌ: فلانٌ ليس كثير الرماد، يريد المبالغة في وصفه بالبخل، ثم عوتب في ذلك وأُنكر عليه لتخلص بحمل الجملة على معناها الآخر ، ولقال: إنما أرت فقط نفي المبالغة، ففلان هذا كريمٌ لكنه ليس من المبرزين في ميدان الكرم.

وهكذا، فقابلية الصورة للحمل على معنيين متضادين يفتح باب المراوغة، ويمكن القائل من قول ما يشاء من ذمٍ دونما خوف من تبعات قوله.

**رابعا: إيهام المفارقة بين معرض الكلام ودلالته.**

في اللغة عباراتٌ وتراكيبٌ لا تقدم المدلولات بدوالها المعجمية، وإنما تقدمها بذكر نقيضها منفيا، وهي بذلك تقدم معرضًا كلاميًا

يقود إلى الدلالة المناقضة لدلالة الكلمات المذكورة بواسطة أداة النفي.

وقد استرعت تلك المفارقة نظر بعض الباحثين فذكر أن أداة النفي تدمج حقلين دلاليين متناقضين، فالدلالة الاشتقاقية لكلمة (يحب) في قولهم: لم يحب زيد ليلى، مفيدةٌ لتحديد دلالة قولٍ آخر من قبيل: زيدٌ يحب ليلى، أو ليلى محبوبة زيد، وما إليهما[٨٠].

والصورة البيانية المنفية من هذا الجنس من الكلام الذي لا يقدم المدلولات بدوالها المعجمية؛ فإنك تجد البخل في رحاب الكلمات الموضوعة للدلالة على الكرم، والجبن قد أفيد من عباراتٍ لم تخل من ألفاظ الشجاعة.

ولأجل ما في تلك الصور من إيهام المفارقة بين المعرض والدلالة؛ فإنك تجد أن تقديم الصفات المذمومة في ثوب الصورة البيانية المنفية يخفف من وطأتها، فقولك لإنسان: أنت لست أسدا، أخف وطأةً عليه من أن تقول له: أنت جبانٌ، وفي قول شاعر الحماسة[٨١]:

أَيَبْغِي آلُ شَدَّادٍ علينا

وما يُرْغَى لشَدَّادٍ فصيلُ

تجد الكناية المنفية في الشطر الثاني تدل على ضعة القوم وحقارتهم، والمعنى:" مالهم يبغون علينا وحالهم في أنفسهم ما هو نهاية البخل والشؤم، والدقة واللوم، حتى لا يحمل فصيل لهم على إرغاء بأن يفصل بينه وبين أمه بنحر أو هبة، ضنا به وإشفاقا عليه"[٨٢].

وإرغاء الفصيل يكنى به عن عزة القوم وكرمهم؛ أما عزتهم فهم يملكون الإبل، وهي خير مال العربي، وأما كرمهم فهم ينحرون الناقة لضيفانهم ويتركون فصيلها يرغي.

ومع دلالة الكناية المنفية على ذم القوم وتحقيرهم لكن المعرض أخف وطأةً مما لو صرح بصفات الذم فقيل: آل شداد في غاية اللؤم ونهاية البخل وشدة الحقارة.

**خامسا: المبالغة في إثبات الصفة.**

تعرف الصور البيانية بقدرتها على تمكين الصفة التي تقدمها، وتأكيد وجودها، والمبالغة في إثباتها، وحين يدخل عليها النفي فإنها تحتمل ضمن ما تحتمل المبالغة في النفي، وهي بذلك تقدم نقيض الصفة المذكورة بطريقة مؤكدة وتبالغ في إثبات ذلك النقيض، إن قولهم: ما محمد أسد، حين القول بالمبالغة في النفي لا ينفي الشجاعة فحسب، ولا يثبت الجبن فحسب، وإنما يبالغ في إثبات البخل بنفس القدر الذي يبالغ به قولهم: محمد أسد، في إثبات الشجاعة.

---

(٨٠) ينظر: النحو وشروطه النحوية الدلالية: د. شكري المبخوت، مركز النشر الجامعي – تونس – ٢٠٠٦م، ٢٩.

(٨١) ديوان الحماسة: أبو تمام الطائي، ٤٣.

(٨٢) شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، نشره: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت – الأولى، ١٤١١هـ. ١٩٩١م، ١/٢٤٠.

## خاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وتبلغ الغايات، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، محمد النبي الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد

فقد أسفر البحث في رحاب الصورة البيانية المنفية عن النتائج الآتية:

- إذا دخل النفي على جملةٍ مقيدةٍ فإنه ينصرف غالبًا إلى القيد، وإذا دخل على جملة قد تعددت فيها القيود فإنه ينصرف غالبا إلى القيد الأخير.
- إذا دخل النفي على جملةٍ مقيدةٍ ثم تجاوز الاختصاص بالقيد إلى الجملة بتمامها فإن الدلالة الناتجة عن ذلك هي المبالغة في النفي.
- المبالغة من قيود التركيب، ويجري على الجملة المقيدة بقيد المبالغة حال نفيها ما يجري على أي جملة مقيدة.
- الصورة البيانية صورة مقيدة، وقيدها يكمن فيما تفيده من المبالغة، لا فرق في ذاك إن كانت المبالغة في الإثبات، أو في الإثبات والمعنى كليهما.
- اختلفت كلمة العلماء حين تناولوا الصورة البيانية المنفية بين القول بنفي المبالغة والمبالغة في النفي.
- اعترض الشيخ الطاهر بن عاشور على دخول الصور البيانية في عداد الجمل المقيدة، لكن اعتراضه لم يسلم له.
- السياق هو المنتخب للدلالة حين تتعدد الدلالات؛ ولذا فإنه يؤدي دورا حاسما في تحديد دلالة الصورة البيانية المنفية.
- للصورة البيانية المنفية وجوهٌ بلاغيةٌ متعددةٌ، منها: اتساع دائرتها التأويلية وقابليتها للقراءات المتعددة، تحريكها لعقل السامع وإثارة انتباهه، قدرتها على مراوغة المتلقي، إيهامها المفارقة بين معرض الكلام ودلالته، والمبالغة في إثبات المعنى.

## فهرس المصادر والمراجع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا:


- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: المطبعة الكبرى الأميرية – مصر – السابعة، ١٣٢٣هـ.
- أساس البلاغة: الزمخشري، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية – بيروت – ١٤١٩هـ ١٩٩٨م.
- أعجب العجب في شرح لامية العرب: طبع على نفقة محمود أحمد بنظارة الأشغال – مصر – بدون.
- الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي، دار العلم للملايين، الخامسة عشر ، ٢٠٠٢م.
- إكمَال المعلم بفَوائد مُسلِم: القاضي عياض، تحقيق: الدكتور يحيَى إسماعيل ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – مصر – الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- البرهان في علوم القرآن : بدر الدين الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الأولى، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧ م.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، تحقيق: د. وداد القاضي، دار صادر – بيروت – الأولى، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد: الطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر – تونس –١٩٨٤هـ.
- التمثيل والمحاضرة: عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- توضيح لشرح الجامع الصحيح: تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر –دمشق – الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م.
- ثمار القلوب في المضاف والمنسوب: الثعالبي، تحقيق: إبراهيم صالح، دار البشائر – دمشق– الأولى، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه: الإمام البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- حاشية السيوطي على تفسير البيضاوي: جلال الدين السيوطي، جامعة أم القرى – المملكة العربية السعودية – ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٥ م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة – الرابعة، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠م.

- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني – القاهرة – دار المدني – جدة – الثالثة، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- ديوان الحماسة: أبو تمام الطائي، برواية أبي منصور الجواليقي، شرحه وعلق عليه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م.
- ديوان السموأل : صنعة : أبي عبد الله نفطويه، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، دار الجيل – بيروت– الأولى، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- ديوان الشنفرى، عمرو بن مالك: جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي – بيروت – الثانية، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- ديوان امرئ القيس: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الخامسة، بدون.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: الألوسي،، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت – الأولى، ١٤١٥هـ.
- شرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني، تحقيق وتعليق مع مقدمة في علم الكلام، د. عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب – بيروت – الثانية، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.
- شرح حماسة أبي تمام للأعلم الشنتمري: تحقيق وتعليق: د. علي المفضل حمودان، دار الفكر المعاصر – بيروت – دار الفكر – دمشق – الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
- شرح ديوان الحماسة: المرزوقي، نشره: أحمد أمين، عبد السلام هارون، دار الجيل – بيروت – الأولى، ١٤١١هـ. ١٩٩١م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال: تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد – السعودية – الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: الجوهري ، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت – الرابعة ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الخامسة، ١٩٩٨م.
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه: ابن رشيق، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت – الخامسة، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي: شهاب الدين الخفاجي، دار صادر – بيروت – بدون.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني الشافعي، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة –بيروت– ١٣٧٩هـ .

- قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: سناء البياتي، دار وائل للنشر والتوزيع – الأردن – الأولى، ٢٠٠٣م.
- كتاب الصناعتين: أبو هلال العسكري، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية –بيروت– ١٤١٩هـ .
- كتاب الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: العلوي، المكتبة العصرية – بيروت – الأولى، ١٤٢٣هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: الزمخشري، دار الكتاب العربي – بيروت – الثالثة، ١٤٠٧هـ .
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني، دار إحياء التراث العربي، – بيروت– الثانية: ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ابن الأثير، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر – بيروت – ١٤٢٠هـ .
- المخصص: ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي – بيروت – الأولى، ١٤١٧هـ –. ١٩٩٦م.
- مسرحيات أحمد شوقي، الأعمال الكاملة: حقق الطبعة لغويًا وعروضيًا: سعد درويش، راجعها: د. عز الدين اسماعيل، طبعة الهيئة العامة للكتاب – مصر – ١٩٨٤م.
- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم: الإمام مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت – بدون.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت – الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.
- مفتاح العلوم: السكاكي، تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة – بغداد – الأولى، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- النحو وشروطه النحوية الدلالية: د. شكري المبخوت، مركز النشر الجامعي – تونس – ٢٠٠٦م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: البقاعي، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة – بدون.

## فهرس الموضوعات


| مسلسل | الموضوع | رقم الصفحة |
|---|---|---|
| ١ | مقدمة | ٥١٥ |
| ٢ | المبحث الأول: دخول النفي على الجملة المقيدة | ٥١٦ |
| ٤ | المبالغة من قيود الجملة | ٥١٨ |
| ٥ | المبحث الثاني: المبالغة في الصورة البيانية | ٥٢٠ |
| ٦ | المبحث الثالث: نفي الصورة البيانية | ٥٢٢ |
| ٧ | اعتراض الطاهر بن عاشور والرد عليه | ٥٢٤ |
| ٨ | المبحث الرابع: أثر السياق في توجيه المعنى في الجملة البيانية المنفية | ٥٢٨ |
| ٩ | المبحث الخامس: بلاغة الصورة البيانية المنفية | ٥٣٦ |
| ١٠ | أولا: اتساع دائرة التأويل في الصور البيانية المنفية | ٥٣٦ |
| ١١ | ثانيا: تحريك عقل المتلقي وإثارة انتباهه | ٥٣٧ |
| ١٢ | ثالثا: ما فيها من المراوغة | ٥٣٧ |
| ١٣ | رابعا: إيهام المفارقة بين معرض الكلام ودلالته | ٥٣٧ |
| ١٤ | خامسا: المبالغة في إثبات الصفة | ٥٣٨ |
| ١٥ | خاتمة | ٥٣٩ |
| ١٦ | فهرس المصادر والمراجع | ٥٤٠ |
| ١٧ | فهرس الموضوعات | ٥٤٣ |